

الألباني بين غوائل التجني وفضائل الإنصاف

الدكتور أسامة بن عبد الله خياط

السلفية

فإن الحملة الجائرة على بعض العلماء السلفيين الأعلام من أمثال فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ ليست جديدة، وليست مستغربة -أيضا-: أما كونها ليست جديدة؛ فلأنها ضاربة في القدم منذ بدأ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ مناقشته المختلفة، والتي تأتي الدعوة إلى التوحيد والسنة، ومحاربة الشرك والبدع، في الطليعة منها؛ فقد نذر فضيلته رَحِمَهُ اللهُ حياته في الدعوة إلى العقيدة الصحيحة، وإحياء السنن، واللهج بالمناداة باتباع الهدي النبوي في كل شؤون الحياة، ولم يقصر رَحِمَهُ اللهُ جهوده على إلقاء الدروس العلمية الماضية في هذا السبيل، بل صنف جملة من المؤلفات الهادية -بإذن الله- إلى صراط الله المستقيم في بيان العقيدة الصحيحة، والتحذير مما يضادها، وكشف مخالفات أعدائها، وبيان ما هم عليه من انحراف عن الحق، ومنازمة صارخة له، ودعوة صريحة إلى الأعمال الشريكة والبدع بحماس منقطع النظر، وتعصب!



وهذا يسلمنا إلى القول -أيضا- بأن هذه الحملة الظالمة على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ اتخذت طابعاً خاصاً تجاوزت فيه الحدود المعروفة للحملات الظالمة الجائرة! ذلك أنه بسبب ما عرف عن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من اختصاص بالسنة واشتغال دائم بالحديث، أفنى فيه عمره، فأسمر فيه ليله، وأضنى فيه نهاره، وكانت ثمرة ذلك: هذه الثروة العلمية الفريدة المتميزة المتمثلة في

وأما كونها ليست مستغربة؛ فإن من الطبيعي أن ينشأ عما سلف بيانه من جهود الشيخ في نصرة الطريقة السلفية الأثرية المحمدية عداء شديد من المناقضين لهذه الطريقة، الناكين عنها، إلى غيرها من ضلالات ضالة، وجهالات جاهلة، هي -مع ذلك- في عرف أهلها: دين يتعبدون الله به، ومجتمع يجتمعون عليه، وحمى يذودون عنه، ويناضلون دونه!

عشرات المؤلفات في خدمة السنة والحديث النبوي وعلومه.

ولذا؛ تجد أعلام علمائنا ومشايخنا يقرون له رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْفَضْلِ والتقدم، ويصفونه بما هو أهل له من صفات الإمامة والتحقيق والتبحر في علم الحديث خاصة.

فهذا سماحة شيخنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحْمَةُ اللَّهِ الْمُفْتِي العام السابق للمملكة العربية السعودية يقول: «ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني!»

وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه أبو داود في «سننه» بإسناد صحيح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»؛ فُسِّئَ سَمَاحَتُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ: من مجدّد هذا القرن؟ قال: «الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدّد هذا العصر في ظني، والله أعلم»^(١).

ويقول عنه العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحْمَةُ اللَّهِ: «الذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به -وهو قليل- أنه حريص جدّاً على السنة ومحاربة البدعة،

(١) «فتاوى الألباني» (ص ٩).

سواء في العقيدة أم في العمل.

أما من خلال قراءتي لمؤلفاته؛ فقد عرفت عنه ذلك، وأنه ذو علم جم في الحديث رواية ودراية، وأن الله تعالى قد نفع بما كتبه كثيراً من الناس، من حيث العلم، ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين، والله الحمد، أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية؛ فناهيك به!».

وقد كان العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحْمَةُ اللَّهِ يَجْلُ الألباني إجلالاً غريباً؛ حتى إنه إذا رآه ماراً وهو في درسه في المسجد النبوي قطع درسه وقام مسلماً عليه؛ إجلالاً له!

وكم لأهل العلم والفضل في بلادنا من كلام في الشاء عليه رَحْمَةُ اللَّهِ، والإقرار له بالتضلع في الحديث وعلومه، والتبحر فيه، ما لو استقصيناه؛ لطال بنا الحديث جدّاً، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق^(٢).

هذا، وإن فريقاً من الناس قد استشكلوا جملة استشكالات متعلقة بعمل الشيخ في صناعة الحديث:

أولها: ما يستشكله بعض من لا علم

(٢) انظر كتاب «الإمام الألباني شيخ الإسلام وإمام أهل السنة بعيون أعلام العلماء وفحول الأدباء» للدكتور سليم بن عيد الهلالي حفظه الله.

بإسقاط جهود الأئمة المتقدمة في خدمة السنة، ولا بتقديم مؤلفات الشيخ الألباني عليها، هذا لم يقله أحد عنده إشارة من علم بالحديث وعلومه.

على أن خصوم الشيخ وأعداءه الذين طالما اضطرت رَحْمَةُ اللَّهِ طيلة حياته إلى الوقوف في وجه مشروعاتهم القائم على إحياء البدع والنفخ فيها، والمناضلة عنها، والتعصب لها، والرد عليهم بالبرهان، وبيان ما هم عليه من مخالفات عقدية كبيرة، ومنابذة صريحة لهدي رسول الله ﷺ جعلوا من هذه العبارة السائغة التي لا خطأ فيها أداة تشغيب على الشيخ، ومحاولة انتقاص منه، ومن علمه، بمجرد الدعاوى التي لا بينات عليها:

والدعاوى إن لم يقيموا عليها

بينات أبنائها أدياء

وثانيها: أن للشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ في تصحيحه وتضعيفه أخطاءً وأوهامًا لا تحصى وتراجعات كثيرة تغبر في وجه إتيانه لهذا الفن ومعرفته به.

وجوابه:

١- أن الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ لم يدع لنفسه ولا أحد ممن يحله ويستفيد من علمه بأنه معصوم

عنده بالفن -كبعض أعداء الشيخ وخصومه الذين أفنى حياته في بيان انحرافهم وتجايفهم عن الهدي النبوي الصحيح- من قول كثير من طلبة العلم في حديث ما: «صححه الألباني»؛ لما في ذلك من إيهام اختصاص للشيخ بالتصحيح، ولما فيه من إهدار جهود السابقين في هذه الصناعة من أئمة الفن وعلمائه.

فجواب هذا:

١- أنه بين جدًا أنهم لم يقصدوا أن الشيخ وحده هو الذي حكم على الحديث متفردًا بذلك، ولم يقصدوا -أيضًا- إسقاط أو إهمال غيره من الأئمة المتقدمين الذين حفظ الله بهم السنة النبوية، وأعظم النفع بجهودهم فيها.

٢- لكن: لما كان الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ قد صار له توجه بدأه من بداية حياته العلمية، وسار عليه طيلة حياته في العناية الفائقة بدرجات الأحاديث في جميع أبواب العلم والاشتغال الدائم ببيان الصحيح من الضعيف منها في دروسه ومحاضراته ومؤلفاته. ولما كانت هذه المؤلفات متميزة بحسن ترتيبها، وسهولة تناولها، ويسر المراجعة فيها؛ فقد أصبحت هي مقصد الباحثين عن الأحاديث وضعفها، ولم يقل أحد أبدًا

١- أن مما ينبغي أن ينبه عليه ابتداءً: أن الأئمة الذين صنفوا الدواوين وجمعوا السنن لم يكونوا على سبيل واحد فيما يوردونه من الحديث فيها، فمنهم من اشترط في جمعه الحديث الصحيح وجرده، ومنهم من جمع الصحيح وخلط به غيره مما هو دونه من حسن وضعيف.

فأما الذين جردوا الصحيح فهم -أيضاً- على درجات ورتب، فمنهم من سلم لهم بجميع ما صححوه أنه كذلك، كالإمامين أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج، في صحيحهما، اللذين تلقتهما الأمة بالقبول.

ومنهم من نوزع في بعض ذلك، كالإمام ابن خزيمة في صحيحه، وأبي عبد الله الحاكم في مستدركه.

وأما من جمع إلى الصحيح غيره ولم يجرده، فعليه عامة كتب السنن، كسنن أبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، ونحوهم. ثم إن هؤلاء ربما نص الواحد منهم على حكم الحديث عنده، وربما سكته عنه ولم ينص وقد علم أنه لم يجرد الصحيح. وما نص عليه؛ فقد ينازعه فيه غيره من أهل الفن؛ إما لعدم اعتباره شرطاً يراه غيره

من الخطأ والوهم، بل هو بشر مثل غيره يصيب ويخطئ، وهذا شأن البشر جميعاً، وليس الشيخ رحمه الله ببدع في ذلك، وإذا كان كبار الأئمة في الفن أحصيت لهم أوهام، فلا غرو أن يكون سبيل الشيخ سبيلهم.

٢- لكن هذا: لا يمنع من مطالبة من يدعي بوجود هذه الأخطاء والأوهام الكبيرة التي تقدح في معرفة الشيخ وعلمه بأمثلة محددة، حتى يمكن مناقشته فيها، مناقشة علمية قائمة على أساس بين، وأما إلقاء القول على عواهنه، وإطلاق التهم والدعاوى العريضة العامة التي لا تكلف صاحبها شيئاً، فهذه لا يعجز عنها أحد، ولو كان أجهل الناس، ومن ثم فلم يكن لها أي قيمة في ميدان البحث العلمي، والنقاش العلمي الجاد الصادق، الذي يريد به صاحبه الله والدار الآخرة، والوصول إلى الحق فحسب.

وثالث الاستشكالات: أنه لا يجوز لأحد في هذا العصر أن يصحح ويضعف إلا إذا كان حافظاً لا محدثاً، ولما لم يبق حافظ، لم يجز لأحد الدخول في هذا الشأن، وكان الشيخ الألباني رحمه الله بدخوله في هذا قد اقتحم ما ليس له، وهجم على ما لا يسوغ له. وجوابه:

الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عرياً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان؛ فالأمر إذن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها لشهرتها من التغير والتحريف...»^(٣). وهذا المذهب الذي نحا إليه أبو عمرو رَحِمَهُ اللهُ، وإن كان قد خالفه فيه الأكثرون من المحققين في هذا الفن.

وممن نص على ذلك:

الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنه قال: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته، والله أعلم»^(٤).

الإمام العراقي رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنه تعقب أبا عمرو^(٥)، وقال: «وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث؛ فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً؛ فمن المعاصرين لابن الصلاح: أبو

(٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» ابن الصلاح (ص ١٦، ١٧).

(٤) «التقريب والتيسير» (ص ٢٨).

(٥) «التقييد والإيضاح» (ص ٢٣، ٢٤).

شرطاً معتبراً في صحة الحديث، وإما لعدم تحقيقه الشرط المتفق عليه في الحديث.

وبالجملة؛ فينشأ الخلاف إما من خلاف في قاعدة كاعتبار الإرسال علة قاذحة في الصحة أو عدم اعتبارها، وإما من خلاف في تحقيق للقاعدة بعد الاتفاق عليها.

فمن هنا: نشأت الحاجة إلى سبر الأحاديث، والكشف عن صحيحها من ضعيفها، وصار للحديث أهله القوامون به، الذين قويت آلتهم، وثبتت معرفتهم، فأخذوا ينظرون في السنن ويحققون قواعد الثبوت عليها، ويحررونها تحريراً بالغاً.

٢- قد كان لأبي عمرو ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ رأي مبثوث في مقدمته المشهورة في علوم الحديث في هذا الشأن؛ مفاده: الوقوف عند ما نص عليه الأئمة المتقدمون في كتبهم المعتمدة، وعدم التجاسر على الحكم فيما سكتوا عنه، فإنه قال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة؛ فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه

الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان... وممن صحح -أيضاً- من المعاصرين له: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي... وصحح الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري... ثم صحح الطبقة التي تلي هذه -أيضاً-؛ فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي... ثم صححت الطبقة التي تلي هذه وهم شيوخنا: فصحح الشيخ تقي الدين السبكي...» حتى قال: «ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم، إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منهم، وكذا كان المتقدمون، وربما صحح بعضهم شيئاً، فأنكر عليه تصحيحه، والله أعلم».

وبذلك؛ فقد انكشفت حقيقة الدعوى، وتبين منهج أهل الحديث وما شرطوه في ذلك، فكل من شرط غير شرطهم، فليس منهم، وليس له أن يتكلم في العلم، وإنما يكل الأمر إلى أهله. والله المستعان، وعليه التكلان، وهو حسبنا ونعم الوكيل. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.
تم بحمد الله

قال الإمام الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ:

«لئيم الطلبة وخبيث الحضار عند العالم؛ متتبع العثرات، وكاشف العورات، ودافن الحسنات، وما أكثر هذا النوع -لاكثرهم الله-. فإنهم الذين أفسدوا معالم العلم، وملأوا المواقف على العلماء أحاديث كاذبة.

وبئس الجزاء أن يجازي التلميذ شيوخه بإشاعة هفواتهم وزلاتهم؛ فإنه لا بد لكل جواد من كبوة، ولكل صارم من نبوة. ومن ذا الذي ترضى سجاياء كلها

كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه فخير الناس من أشاع الخير عن العلماء، وأذاعه، ودافع عنهم إن سمع قادحاً فيهم».

«التنوير شرح الجامع الصغير» (٥٨٢/٩).